

THE EFFECT OF FINANCIAL CHARACTERISTICS ON THE POLICY OF
DIVIDEND DISTRIBUTION IN ALGERIAN BANKS (SAMPLE FROM
PUBLIC AND PRIVATE BANKS)

أثر الخصائص المالية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية
(عينة من البنوك العمومية و الخاصة)

* عاشور يوسف

جامعة المدية

yousfiachour76@gmail.com

سمير بن عمور

جامعة المدية

samir_be81@yahoo.com

زين الدين شروقي

جامعة المدية

تاريخ الوصول: 2020/12/06 تاريخ القبول: 2020/06/16 تاريخ النشر على الانترنت: 28/12/2021

ABSTRACT: This study aims to analyze and measure the impact of some financial characteristics on the policy of dividend distribution in Algerian banks during the period (2013-2018), based on a sample consisting of five public banks and seven private banks, the data used was obtained from the financial statements of banks, and with the intention of answering The main problem was relying on the cross-sectional time series model to find out the effect of the bank size, foreign ownership, profits distributed in the past year and the tangibility of the assets on the profit distribution policy represented by the rate of dividend distribution. This study has reached the following results:

- Large banks are more effective and more profitable and depend on diversification in their banking services provided to customers, as they are more competitive than small banks and deal with a large number of customers, which reflects positively on their profitability and thus on the decision to distribute profits in Algerian banks.
- The foreign investor often wants to increase the dividends in order to reduce the cash assets of the managers so that they are not invested in unprofitable investments.

-Earnings distributed previously are an indication of the profit distribution policy that Algerian banks will follow in the future.

Keywords : Algerian banks, dividend policy, bank size, foreign ownership, tangible assets.

JEL Classification: G24 G28

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس أثر بعض الخصائص المالية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2013-2018)، بالاعتماد على عينة مكونة من خمسة بنوك عمومية وسبعة بنوك خاصة، البيانات المستعملة تم الحصول عليها من القوائم المالية للبنوك، وقصد الاجابة على الاشكالية الرئيسية تم الاعتماد على نموذج السلاسل الزمنية المقطعية وذلك لمعرفة أثر كل من حجم البنك، الملكية الأجنبية، الأرباح الموزعة في السنة الماضية و ملموسية الأصول على سياسة توزيع الأرباح ممثلة بمعدل توزيع الأرباح، وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- تعتبر البنوك الكبيرة الحجم أكثر فعالية وأكثر تحقيقا للأرباح وتعتمد على التنوع في خدماتها المصرفية المقدمة للزبائن، كما تعتبر أكثر منافسة من البنوك الصغيرة وتتعامل مع عدد كبير من الزبائن مما ينعكس ذلك إيجابا على ربحيتها وبالتالي على قرار توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية.
- غالبا ما يرغب المستثمر الأجنبي في زيادة توزيعات الأرباح بهدف بتخفيض الأصول النقدية لدى المسيرين كي لا يتم توظيفها في استثمارات غير مربحة.
- تعتبر الأرباح الموزعة سابقا مؤشرا لسياسة توزيع الأرباح التي ستتبعها البنوك الجزائرية مستقبلا.

الكلمات الرئيسية: البنوك الجزائرية، سياسة توزيع الأرباح، حجم البنك، الملكية الأجنبية، ملموسية الأصول.

1. مقدمة:

يعتبر موضوع سياسة توزيع الأرباح من بين المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين في مجال الإدارة المالية الذي يهتم بدراسة القرارات المالية والاقتصادية في المؤسسات والبنوك، والتي تتركز على ثلاثة قرارات استراتيجية هي : قرار الاستثمار، قرار التمويل

وقرار توزيع الأرباح، حيث سنركز دراستنا هذه على سياسة توزيع الأرباح في البنوك التي تعتبر من القرارات المالية الاستراتيجية الهامة والصعبة التي تهم كل من المستثمرين (المساهمين) والمسيرين، فالبنوك تحقق في الغالب كل سنة أرباح هذه الأرباح إما توزع على المساهمين أو يتم احتجازها فسياسة توزيع الأرباح تعبر عن ذلك القرار المالي الذي يقترحه مجلس الإدارة في البنك على المساهمين حول ذلك الجزء من الأرباح الذي سيتم توزيعه على المستثمرين (المساهمين) والجزء الذي سيتم احتجازه للقيام باستثمارات مستقبلية، وقرار المفاضلة ما بين توزيع الأرباح (احتجازها أو الموازنة بينهما) يعد من أهم القرارات التمويلية في البنوك، ونظرا لأهمية سياسة توزيع الأرباح فقد حاول العديد من الباحثين الإجابة على هذين السؤالين: هل لسياسة توزيع الأرباح تأثير على قيمة البنك؟ وما هي أهم العوامل التي تؤثر على قرار توزيع الأرباح؟ وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي حاولت الإجابة على السؤالين السابقين، إلا أنه لم تتفق حول ما إذا كان لسياسة توزيع الأرباح تأثير على قيمة المؤسسة أو لا هذا من جهة، ومن جهة أخرى تباينت الآراء حول العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح.

تختلف سياسة توزيع الأرباح من سياق لآخر، نتيجة لاختلاف القوانين التشريعية والأنظمة الجبائية، وكذلك لاختلاف طبيعة المؤسسات أو طبيعة قطاع النشاط، فهذه الدراسات تعد نادرة نسبيا في السياق الجزائري وخاصة في القطاع المصرفي الذي يتميز بكثرة البنوك الخاصة (الأجنبية) مقارنة بالبنوك المحلية، والذي يختلف عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى. فعلى ضوء ما سبق تتمحور إشكالية بحثنا هذا حول التساؤل التالي: ما هي محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية؟

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها المتمثل في سياسة توزيع الأرباح في البنوك، اذ تعتبر سياسة توزيع الأرباح من أهم القرارات المالية التي تتخذها الإدارة المالية في البنوك والتي لفتت اهتمام الباحثين منذ أواسط القرن 20، حيث تعتبر

الأرباح التي تحققها البنوك نقطة جدل بين إدارة البنك والمساهمين فهذه الأرباح تعتبر مصدر للاستثمار والتمويل الداخلي إذا ما تقرر احتجازها، وتمثل مكافأة للمساهمين في حالة ما إذا تقرر توزيعها فأمثليها سياسة توزيع الأرباح تكون حول القيمة التي يتم توزيعها. قلة مثل هذه الدراسات في السياق الجزائري حيث يعتبر موضوع سياسة توزيع الأرباح ذا أهمية كبيرة كونه يتناول محددات سياسة توزيع الأرباح من واقع البنوك الجزائرية بالاعتماد على البيانات والإحصائيات الرسمية الصادرة عن البنوك ذاتها.

تهدف هذه الدراسة الى فهم وقياس وتحليل محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية بحيث تختبر هذه الدراسة ماهية العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح في البنوك، كما نسعى من خلال هذا البحث بلوغ جملة من الأهداف لعل أهمها:

- تحليل سياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف البنوك الجزائرية.
- اكتشاف العوامل التي تؤثر على قرار توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية.

2- مفاهيم عامة حول سياسة توزيع الأرباح.

يهدف قرار توزيع الأرباح إلى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن للبنك مكافأة مالكيه (المساهمين)؟ حيث يتم ذلك من إعادة استثمار تلك الأموال (الأرباح) في مشاريع استثمارية جديدة أو توزيع الأرباح على المالكين (المساهمين)، كما أن قرار توزيع الأرباح يحاول كذلك الإجابة على الأسئلة التالية: متى تلجأ إدارة البنك إلى توزيع الأرباح؟ متى تلجأ إدارة البنك إلى احتجاز الأرباح؟ وكيف يمكن المفاضلة أو اختيار التوليفة المثلى ما بين الأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة؟

ترتكز القرارات المالية للمؤسسة على ثلاثة قرارات استراتيجية جزئية تتمثل في قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح (DEGOS J, G, GRIFFITHS, S., 2011, P 209)، هذه القرارات تعطي صورة واضحة عن مختلف الأنشطة التي تقوم بها البنوك، كما أوضحت أن المسيرين لابد عليهم أن يسعوا إلى تعظيم ثروة الملاك (المساهمين) أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، وذلك من

خلال:الاستثمار في مشاريع يكون فيها معدل المردودية أعلى من تكلفة الموارد المستعملة (سياسة استثمار) و تخفيض تكاليف الموارد المالية (تكلفة الأموال الخاصة، تكلفة المديونية وهيكل التمويل) (سياسة تمويل) (BARNETO, P., GREGORIO, G., 2015, p 473).

حيث أن المسيرين وبغرض تعظيم ثروة المساهمين يقومون بانتهاج سياسة تمويلية (التي هي عبارة عن مجموعة من القرارات المالية في البنك والتي تسمح لها بتحقيق أهدافها المالية) (THOMAS, P., 2014. p 23)، والتي تمكنها من تحديد أو صياغة الهيكل التمويلي الأمثل للبنك (الموازنة ما بين الأموال الخاصة والديون) للوصول إلى التركيبة المثلى وذلك بمراعاة تكلفة الحصول على الأموال هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا بد على المسيرين اتباع سياسة استثمارية من خلال توظيف الأموال في شكل قروض وكذا الاستثمار في الأوراق المالية، التي تحقق مردودية أعلى من تكلفة الحصول على الأموال، كل هذا بهدف تعظيم ثروة الملاك (المساهمين).

وتجدر الإشارة إلى أن قرار التمويل والاستثمار يصاحبه نوع ثالث من القرارات ألا وهو قرار توزيع الأرباح، الذي يتضمن جميع أو كافة الأنشطة التي تبين أو تحدد مأل الأرباح المحققة من طرف البنك، معدل توزيع الأرباح، وقت وكيفية توزيع هذه الأرباح، باعتبار أن ملكية الأموال الخاصة في البنك تعود للمساهمين (المالكين)، الذين في مقابل استثمارهم في البنك يتحصلون على ثمار توظيفهم في شكل أرباح موزعة، لذلك فالمستثمرون يتابعون السير الجيد للبنك الذي يمولونه وينتظرون الحصول على عائد كبير مقابل تحملهم لدرجة معينة من المخاطر (BAZET, J., L., 2009, p 362).

3- الإطار القانوني لعملية توزيع الأرباح في الجزائر.

أجاز القانون التجاري الجزائري للبنوك العمومية والخاصة توزيع الأرباح على المساهمين باعتبارها شركات ذات أسهم، إلا أن عملية توزيع الأرباح تخضع لجملة من القواعد يمكن إبرازها في: (القانون التجاري، 2007، ص ص 218-219)

- إن مصاريف تأسيس الشركة تستهلك قبل كل توزيع للأرباح.

- تكون الأرباح القابلة للتوزيع من الربح الصافي للسنة المالية وبزيادة الأرباح المنقولة ولكن بعد أن تطرح منه الاحتياطي القانوني 05% من الأرباح بشرط ألا تتجاوز الإحتياطات القانونية 10% من رأس مال البنك، حصة الأرباح الآيلة للعمال والخسائر السابقة.
- يجوز للجمعية العامة، أن تقرر توزيع المبالغ المقتطعة من الاحتياطي الموضوع تحت تصرفها، وفي هذه الحالة يبين في القرار عنوان الاحتياطي الذي وقع عليه الاقتطاع.
- تحدد الجمعية العامة بعد الموافقة على الحسابات والتحقق من وجود مبالغ قابلة للتوزيع، الحصة الممنوحة للشركاء تحت شكل أرباح، وكل ربح يوزع خلافا لهذه القواعد يعد ربحا صوريا.
- إن كفاءات دفع الأرباح تحددها الجمعية العامة أو مجلس الإدارة، غير أن دفع الأرباح يجب أن يقع في أجل أقصاه تسعة أشهر بعد اقفال السنة المالية.
- إن دفع المكافأة لأعضاء مجلس الإدارة متوقف حسب كل حالة على دفع الأرباح للمساهمين، حيث لا يمكن أن تتجاوز عشر الأرباح القابلة للتوزيع بعد طرح:
 - ✓ الإحتياطات المكونة تنفيذا لمداولة الجمعية العامة.
 - ✓ المبالغ المرحلة من جديد.

تخضع الأرباح الموزعة على المساهمين من طرف البنوك الجزائرية الى الضريبة على الدخل الإجمالي، والتي تعرف بأنها "ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى "الضريبة على الدخل الإجمالي" وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة(قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017، ص 10)، حيث يتم اقتطاعها من المصدر وفق معدلين: (Le Syst me fiscal alg rien pour 2016).

- 10% بالنسبة للأشخاص الطبيعيين فقط المقيمين في الجزائر.
- 15% بالنسبة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين غير المقيمين في الجزائر.

تخضع عملية توزيع الأرباح في البنوك الخاصة (الأجنبية) الى إجراءات تختلف عنها في البنوك العمومية، حيث أنه قبل كل عملية توزيع للأرباح يجب أن يحصل البنك الخاص (الأجنبي) على الترخيص من طرف بنك الجزائر، كما أن الأرباح الموزعة على المساهمين الأجانب تخضع للاقتطاع من المصدر بمعدل 15%، ويتم تحويلها الى الخارج (المساهمين الأجانب)، ولذلك يجب على

البنوك الخاصة التصريح مسبقا بتحويلات الأموال لفائدة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين غير المقيمين في الجزائر، وذلك على مستوى مديرية كبريات المؤسسات وفق استمارة طلب التحويل.

4- المحددات النظرية والتطبيقية لسياسة توزيع الأرباح.

يعتبر قرار توزيع الأرباح أحد القرارات التمويلية الهامة في المؤسسات الاقتصادية والبنوك باعتباره يناقش مآل الأرباح المحققة فأمثلية سياسة توزيع الأرباح تكون حول القيمة من الأرباح التي يتم توزيعها والقيمة التي يتم احتجازها، فقرار توزيع الأرباح مثله مثل أي قرار (التمويل والاستثمار) يتأثر بالعديد من العوامل المحيطة بالمؤسسة الاقتصادية أو البنك، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسة الملائمة، منها بعض العوامل التي تمثل الخصائص المالية والتي تم التطرق إليها في العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية كدراسة كل من :

(Deangelo et al , 1992 ; Allen et Michaely, 1995 ; Fama et French, 2000 ; 2001 ; Mancinelli et Ozkan, 2006)

حيث اتفقت بعض هذه الدراسات على تأثير بعض الخصائص وطبيعة علاقتها بسياسة توزيع الأرباح، في حين اختلفت بعض الدراسات حول تأثير بعض الخصائص على سياسة توزيع الأرباح.

4-1 الأرباح الموزعة سابقا: تعرف بأنها عبارة عن الأرباح النقدية المدفوعة والموزعة من طرف البنك على المستثمرين (المساهمين) قبل السنة الجارية، فتوزيعات الأرباح في السنة الماضية لها تأثير ذو أهمية كبيرة على سياسة توزيع الأرباح الحالية باعتبار أن غالبية البنوك تتبع سياسة توزيع أرباح مستقرة (ENG, S., H., et al , P 62) ، ولقد تعرضت العديد من الدراسات التطبيقية السابقة الى دراسة العلاقة بين الأرباح الموزعة للسنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح الحالية، وقد خلصت كلها الى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا فدراسة (CHRISTOPHER, M., EL KHOURY, R., 2014.

التي هدفت الى دراسة العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في البنوك اللبنانية المدرجة في بورصة بيروت خلال الفترة (2005-2011) فسرت ذلك في كون الأرباح الموزعة في السنة الماضية تعتبر كمؤشر لتوقع الأرباح التي ستوزع في السنوات القادمة. أما دراسة (Hashim, Z et al., 2013) التي حاولت دراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في القطاع البنكي الباكستاني

بالاعتماد على عينة مكونة من 27 بنك محلي وأجنبي خلال الفترة (2003-2009)، فسّرت ذلك في كون الأرباح الموزعة في السنة الماضية تعتبر مؤشر مهم لمعرفة السلوك أو السياسة التي يتبعها البنك في توزيع أرباحها، كما بينت هذه الدراسة أن البنوك تحاول اتباع سياسة توزيع أرباح مستقرة وتحاول المحافظة عليها أو رفع أرباحها الموزعة بدلا من تخفيضها، كما أوضحت هذه الدراسة كذلك أن توزيع الأرباح من طرف البنوك يعطي إشارة للمستثمرين حول الوضعية المالية المستقبلية للبنك، وفي حالة ما اذا بينت توزيعات الأرباح السابقة أن البنوك توزع أرباح عالية فإن المستثمرين سوف يتوقعون أن البنك سيتبع نفس السلوك لتوزيع الأرباح في المستقبل، كما أوضحت أن البنوك الباكستانية لا تتبع سياسة غياب توزيعات الأرباح وهي تحاول دائما رفع معدل التوزيع من سنة لأخرى. حاولت دراسة (Eng., S., H et al., 2013) البحث في بعض محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك التقليدية والإسلامية الماليزية بالاعتماد على عينة مكونة من 26 بنك (منها 18 بنك إسلامي و 8 بنوك تقليدية)، وقد توصلت هي الأخرى الى وجود علاقة طردية بين الأرباح الموزعة في السنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، حيث أن أغلب البنوك الإسلامية تقوم بتوزيع أرباحها الجارية بناء على التوزيعات في السنة الماضية، كما قامت دراسة أخرى ل (Turki et Ahmed, 2013) بدراسة أثر الأرباح الموزعة في السنة الماضية على سياسة توزيع الأرباح، وذلك باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية على عينة مكونة من 105 مؤسسة غير مالية في السوق المالي السعودي خلال الفترة (2004-2010)، وقد توصلت الى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا حيث تولي هذه المؤسسات عند توزيع الأرباح أهمية كبيرة لمعدل توزيع الأرباح في السنة الماضية (TURKI, S., F., A., Al-KHADHIRI, A., 2013). كما توصلت دراسة (Abdella, A., B., et al, 2016) التي هدفت الى البحث في محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك التجارية السعودية بالتطبيق على عينة مكونة من 12 بنكا مدرج في السوق المالي السعودي (التداول) خلال الفترة (2011-2015) إلى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين الأرباح الموزعة في السنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الخاصة السعودية، وقد فسروا ذلك في كون أن البنوك التجارية تفضل سياسة توزيع أرباح مستقرة بإعتبار أن ذلك يطمئن المساهمين حول الوضعية المالية للبنك ويخفض من حالة عدم التأكد لديهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فتغيير سياسة توزيع الأرباح من طرف هذه البنوك ينعكس أثره مباشرة على البنك بإعتبار أن هذا التغيير في سياسة

توزيع الأرباح يمكن أن يعكس أن هذا البنك يمر بوضعية مالية غير جيدة وبالتالي ينعكس ذلك سلبا على قيمة البنك (نظرية الإشارة).

2-4 حجم البنك: يقاس حجم البنك عادة بمقدار ما يملكه البنك من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية (باسل جبر حسن أبو زعتر، مرجع سابق، ص ص 101-102)، فحسب دراسة (Fama et French, 2001)، فإن المؤسسات التي تقوم بتوزيع الأرباح حجمها كبير مقارنة بالمؤسسات التي لا تقوم بتوزيع الأرباح، كما أوضح الباحثان أنه خلال الفترة الممتدة ما بين (1993-1998) بلغ اجمالي أصول المؤسسات التي قامت بتوزيع الأرباح 13 مرة أعلى من المؤسسات التي لم تقم بتوزيع الأرباح، كما أوضحت دراسة (Kim et Gu, 2000) أهمية حجم المؤسسة في تحديد سياسة توزيع الأرباح المعتمدة، إضافة الى هتين الدراستين فقد قامت العديد من الدراسات بدراسة أثر حجم المؤسسة أو البنك على سياسة توزيع الأرباح نذكر منها : كل من دراستي (Hashim, Z et al., 2013 ; Yusuf et Nasiru, 2015) اللذان توصلا إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لحجم البنك على سياسة توزيع الأرباح. دراسة (Christopher et El Khoury, 2014) التي توصلت الى وجود علاقة طردية بين حجم البنك وسياسة توزيع الأرباح في البنوك، فاحتمال توزيع الأرباح يرتفع مع زيادة حجم البنك حيث تقوم البنوك كبيرة الحجم بتوزيع الأرباح لعدة أسباب: البنوك كبيرة الحجم تواجه تكاليف وكالة عالية نتيجة لفصل الملكية عن التسيير لذلك تقوم بتوزيع الأرباح، ضعف مراقبة التسيير في البنوك ذات الحجم الكبير وبالتالي فإن عملية توزيع الأرباح عالية تزيد من الحاجة إلى تمويل خارجي وبالتالي فرض رقابة خارجية من طرف المقرضين على البنك، البنوك كبيرة الحجم تستطيع الحصول على الأموال بتكلفة إصدار أقل من الأموال الخارجية الأخرى. توصلت دراسة (Yong et Mazilina, 2016) كذلك الى وجود علاقة طردية معنوية إحصائية بين حجم البنك وسياسة توزيع الأرباح، وتوافقت نتائج دراسته مع العديد من الدراسات السابقة لديه، حيث اعتبر أن المؤسسات كبيرة الحجم تفضل أرباح عالية باعتبارها أكثر نضجا ولديها مستويات عالية من التدفقات النقدية، كما أن هذه المؤسسات لديها خصوم عالية باعتبار ان حاملي السندات والمقرضين لديهم ثقة في المؤسسات الكبيرة وهذه المؤسسات تستطيع الولوج الى سوق رأس المال والحصول على مصادر تمويلية بسهولة وتكلفة أقل مقارنة بالمؤسسات صغيرة الحجم. هدفت دراسة (Mahdzan, N., S., et al, 2016) إلى البحث في محددات سياسة

توزيع الأرباح في المؤسسات العمومية المدرجة في السوق المالي الماليزي خلال الفترة (2005-2009)، وقد تم تطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية لإختبار أثر كل من (تكاليف الوكالة، الحجم، الربحية، الرفع المالي، النمو) على سياسة توزيع الأرباح في 08 قطاعات إقتصادية مختلفة، وقد توصل الباحثون إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين الحجم وسياسة توزيع الأرباح وقد فسروا ذلك في كون أن المساهمين في المؤسسات الكبيرة ليس لديهم القدرة على مراقبة المديرين بخصوص تسيير السيولة الفائضة عن حاجتهم من جهة، ومن جهة أخرى لهذا المديرين رغبة في الاحتفاظ بهذه السيولة بهدف تحقيق مصالحهم الشخصية وبالتالي يعملون على عدم توزيع الأرباح أو توزيع أرباح قليلة على المساهمين. كذلك بالنسبة لدراسة (Ranti, U., O., 2013) التي هدفت الى تحديد العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح في المؤسسات المدرجة في السوق المالي النيجيري خلال الفترة (2006-2011)، فقد توصلت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة وسياسة توزيع الأرباح، وقد فسر ذلك في كون المؤسسات الكبيرة الحجم لديها القدرة على توزيع أرباح عالية على المساهمين مقارنة بالمؤسسات صغيرة الحجم.

3-4 الملكية الأجنبية: قامت دراسة (Mossadek, A et al, 2015) بدراسة العلاقة بين هيكل الملكية وسياسة توزيع الأرباح في 53 مؤسسة في المغرب خلال الفترة (2011-2013)، وقد توصلت إلى: وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين تركيز الملكية وسياسة توزيع الأرباح، حيث يقوم المساهمون الذين يسيطرون على الملكية، بالضغط على المديرين لتخفيض الموارد المتاحة لديهم، كون أن المديرين يستطيعون استثمار هذه الأموال في مشاريع تكون في مصلحتهم، ولعل أهم إضافة لهذه الدراسة هي تأكيدها على ضرورة تشجيع أو جذب المستثمرين الأجانب كغيرهم من المستثمرين المحليين للاستثمار في أسهم المؤسسات المغربية المدرجة في البورصة، الأمر الذي يتطلب توزيع أرباح عالية على المساهمين ويسمح بتطور وتنمية النشاط الاقتصادي في المغرب، حيث توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح، وفسرت ذلك في كون المستثمرين الأجانب يرغبون في تخفيض حجم الأموال المستثمرة خارج بلدهم ولذلك يبحثون دائما على تخفيض ذلك من خلال المطالبة بتوزيعات أرباح كبيرة.

قامت دراسة (Norhasniza et Zuraidah, 2012) بدراسة أثر هيكل الملكية على سياسة توزيع الأرباح من خلال تطبيق نموذج بيانات مقطعية على 100 مؤسسة مالية خلال سنة 2010، وتوصلت في الأخير إلى أن متغير تركيز الملكية هو الوحيد المؤثر على سياسة توزيع الأرباح، وقد فسرا الباحثان ذلك بأن هذه النتيجة تتوافق مع نظرية الوكالة، أي توزيع أرباح عالية بهدف تخفيض مشاكل الوكالة بحيث تسمح الأرباح الموزعة للمساهمين بمراقبة المؤسسة، ولم تتوصل إلى وجود تأثير معنوي إحصائي للملكية الأجنبية على قرار توزيع الأرباح. هدفت دراسة (Hamid, U et al, 2012) إلى البحث في أثر هيكل الملكية على سياسة توزيع الأرباح في باكستان، ولتحقيق ذلك تم الإعتماد على عينة مكونة من 70 مؤسسة مدرجة في البورصة خلال الفترة (2003-2010)، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الملكية الإدارية وسياسة توزيع الأرباح، علاقة طردية بين الملكية المؤسسية والأجنبية وسياسة توزيع الأرباح، حيث بزيادتهم ترتفع توزيعات الأرباح من طرف المؤسسة الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض النقدية المتاحة للمديرين والحد من إمكانية تخفيض ثروة المساهمين. توصلت دراسة (Yi-Chein et Bo-song, 2015) إلى وجود علاقة طردية بين الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح، حيث أن المؤسسات التايوانية تقوم برفع توزيعات الأرباح بهدف جذب المستثمرين الأجانب. توصلت دراسة (Hussain, A et al, 2014) التي هدفت إلى تحليل أثر هيكل الملكية على سياسة توزيع الأرباح في باكستان، وذلك خلال مدة 8 سنوات خلال فترة (2005-2012) وبتطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (نموذج التأثيرات الثابتة) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية إحصائية بين الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح، وقد أرجع الباحثون ذلك إلى أن المستثمرين الأجانب يفضلون الحصول على توزيعات الأرباح في شكل نقدي عوض رفع رأس المال وذلك كنتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد محل الدراسة. توصلت دراسة (Chai, D., H., 2010) التي هدفت اختبار العلاقة بين الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح في كوريا، إلى وجود علاقة طردية معنوية إحصائية بين الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح حيث يارتفع نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأس مال المؤسسات ترتفع الأرباح الموزعة.

4-4 ملموسية الأصول : يعتبر شكل الأصول محددا مهما من محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك خاصة صغيرة الحجم منها، فكلما كانت أصول البنك من النوع الملموس والسائل زاد ذلك

من سيولة البنك (حمد فرج محمد، الصالحين قاطش الفاخري، ، 2015، ص 44)، وتأتي أهمية هذا العامل من أن هيكل الأصول يلعب دورا مهما في قرار التمويل حيث أن زيادة الأصول الثابتة الملموسة في البنك تؤدي إلى زيادة القيمة التصفوية للبنك الأمر الذي يستخدم لتحسين وضعه التفاوضي للحصول على الأموال من المصادر الخارجية بأقل التكاليف، حيث من المتوقع وجود تأثير إيجابي لهذا العامل على سياسة توزيع الأرباح.

5- دراسة تحليلية وصفية لمحددات سياسة توزيع الأرباح.

5-1 البيانات والمنهجية: تتكون العينة المدروسة من جميع البنوك التقليدية (غير إسلامية) التي تنشط في القطاع المصرفي الجزائري، والتي يبلغ عددها 18 بنك، حيث تم استبعاد البنوك الإسلامية كون طرق توزيع الأرباح تخضع لمعايير وقواعد تختلف عنها في البنوك التقليدية، والجدول التالي يوضح البنوك المشكلة لعينة الدراسة.

الجدول رقم (01): البنوك المشكلة لعينة الدراسة.

البنوك العمومية	القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري.
البنوك الخاصة	بنك سوسيتي جنرال الجزائر، بنك الخليج الجزائر، بنك المؤسسة العربية المصرفية، بي أن بي باريا الجزائر، بنك ترست، نتيكسيس بنك، بنك الاسكان والتجارة والتمويل الجزائر.

المصدر: من إعداد الباحثين.

وبناء على ذلك تم استبعاد البنوك التي لا تخضع للشروط السابقة الذكر، ثلاثة فروع لبنوك أجنبية (سيتي بنك Citi Bank، H.S.B.C، PLC Algeria bank)، وثلاثة بنوك تخضع للقانون التجاري لم تتوفر لنا بياناتها المالية وهي: الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير (CNEP) وفرنسا بنك (FRANSA BANK)، بالإضافة الى بنك (Crédit Agricole-Corporate Investissement Bank)

(Algérie)، وقد تم الحصول على المعلومات من المركز الوطني للسجل التجاري والتقارير السنوية للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة محل الدراسة لمدة 07 سنوات خلال الفترة (2013-2018).

5-2 نموذج الدراسة: من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لمحددات سياسة توزيع الأرباح توصلنا إلى وجود العديد من العوامل التي تؤثر على قرار توزيع الأرباح، وعليه يمكن تلخيص نموذج الدراسة (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة) كما يلي:

$$Div = Ci + B1 Size + B2 CAPET + B3 Div1 + B4 Tang$$

حيث:

- i تمثل عدد البنوك في الدراسة (12 بنك).
- t يمثل الفترة الزمنية (2013-2018).
- Div : يمثل مقياس لسياسة توزيع الأرباح ويحسب من خلال قسمة الأرباح الموزعة على النتيجة الصافية.
- Size : يمثل حجم البنك ممثل باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
- CAPET : تمثل الملكية الأجنبية والذي يحسب من خلال قسمة رأس المال الأجنبي على رأس مال البنك.
- Div1 : تمثل الأرباح الموزعة في السنة الماضية.
- Tang : تمثل ملموسية الأصول.
- $\varepsilon_{i,t}$: حد الخطأ.

5-3 تحليل متغيرات الدراسة: قبل البدء بتقدير وتحليل نتائج محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك خلال الفترة (2013-2018)، لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية باستخدام التحليل الوصفي الأكثر قبولا وهو المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أعلى قيمة، أدنى قيمة، والجدول التالي يوضح قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى أدنى وأعلى قيمة للمتغير التابع (معدل توزيع الأرباح من طرف البنوك الجزائرية)، والمتغيرات المستقلة (حجم البنك، الملكية الأجنبية، الأرباح الموزعة في السنة الماضية وملموسية الأصول)، حيث تم حساب هذه المتغيرات بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك الجزائرية والمتحصل عليها من

المركز الوطني للسجل التجاري والقوائم المالية للبنوك ذاتها المنشورة على المواقع الإلكترونية الرسمية لهذه البنوك.

الجدول رقم (02): تحليل متغيرات الدراسة.

متغيرات الدراسة	الرمز	عدد المشاهدات	الحد الأدنى MIN	المتوسط الحسابي MOY	الحد الأعلى MAX	الانحراف المعياري Ecart Type
المتغير التابع: الأرباح الموزعة	DIV _T	72	0	0.3212461	1.01478	0.3123432
حجم البنك	SIZE	72	10.27727	11.37123	12.421	0.6603905
الملكية الأجنبية	CAPET	72	0	0.5222083	1	0.4648956
الأرباح الموزعة في السنة الماضية	DIV ₁	72	0	0.3087206	1.41065	0.3317676
ملموسية الأصول	Tang	72	0.0062834	0.0248	0.1163925	0.0217112

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الجدول رقم (01) تبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن نسبة ملموسية الأصول (Tang) له أقل قيمة للانحراف المعياري ب 0.0217112، وبالتالي هو المسؤول حول تركز العينة المدروسة، وعلى العكس من ذلك نلاحظ أن حجم البنك (SIZE) هو المسؤول عن تشتت العينة بأعلى قيمة للانحراف معياري ب 0.6603905، كما نلاحظ أن نسبة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية تراوحت ما بين 0 و 101.47% حيث يمكن للبنوك التي تكون في حالة نمو قوي ومستمر عدم توزيع الأرباح واستثمار تلك الأموال في مشاريع استثمارية، أما بالنسبة للملكية الأجنبية فان البنوك العمومية مملوكة 100% من طرف الدولة ممثلة بالمديرية العامة للخزينة العمومية كاستثناء باعتبار أن عدد المساهمين لا يجب أن يقل عن سبعة في حالة شركات ذات أسهم، في حين كان أعلى حد لهذه النسبة في كل من البنوك الخاصة 100% كون هذه البنوك مملوكة كلياً من طرف مستثمرين أجانب، كبنك سوسيتي جنرال الجزائر وبي أن بي باريا الجزائر.

4-5 تحليل الارتباط ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة: تم استخدام اختبار (بيرسون) Pearson Corrélation لاختبار العلاقة ما بين متغيرات الدراسة التالية: نسبة الأرباح الموزعة، حجم البنك، الملكية الأجنبية، نسبة الأرباح الموزعة في السنة الماضية ولموسمية الأصول، وذلك بالنسبة لكل البنوك الجزائرية العمومية والخاصة عينة الدراسة خلال الفترة (2013-2018)، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل مصفوفة الارتباط ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (03): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.

corrélation probabilité	Divt	Size	Capet	Div1	Tang
Divt	1.0000	-	-	-	
Size	0.0347	1.0000	-	-	
Capet	0.2227	*0.7869-	1.0000	-	
Div1	*0.4435	0.0102	*0.3265	1.0000	
Tang	0.0402	*0.4975-	0.2022	0.1161-	1.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Stata 12.

- (*) معالم معنوية إحصائية عند درجة معنوية 5%.

من خلال الجدول السابق الموضح للعلاقة الارتباطية ما بين متغيرات الدراسة نلاحظ وجود علاقة ارتباطية عكسية معنوية إحصائية بين حجم البنك والملكية الأجنبية (حيث تتميز البنوك الخاصة الأجنبية بصغر حجمها مقارنة بالبنوك العمومية نتيجة العديد من العوامل لعل أبرزها حداثة نشأتها مقارنة بالبنوك الأخرى)، ونتيجة لقوة هذه العلاقة الارتباطية سوف نقوم بإجراء اختبار الارتباط الخطي المتعدد للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي من عدمها، بحيث تظهر مشكلة التعدد الخطي عندما تكون هناك علاقة خطية بين بعض أو كل المتغيرات التوضيحية وأن

الارتباطات بين هذه المتغيرات يعرف بالتعدد الخطي (مزاحم محمد يحي، محمود حمدون عبد الله، 2007، ص 172)، أو يمكن القول أن هذه المشكلة تحصل عندما "يرتبط اثنان من المتغيرات التوضيحية بعلاقة خطية قوية جدا بحيث يصبح من الصعب فصل أثر كل متغيرا توضيحي عن المتغير المعتمد"، وللكشف عن وجود هذه المشكلة من عدمها، سوف نقوم باحتساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor)، لكل متغير من المتغيرات المستقلة، فإذا كانت قيمته $vif > 10$ فإن ذلك يدل على أنه هناك مشكلة التعدد الخطي (مزاحم محمد يحي، محمود حمدون عبد الله، 2007، ص 173)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار معامل تضخم التباين (vif).

الجدول رقم (04): نتائج اختبار معامل تضخم التباين (Vif).

متغيرات الدراسة	الرمز	Vif	1/vif
حجم البنك	SIZE	4.69	0.213431
الملكية الأجنبية	CAPET	4.21	0.237537
ملموسية الأصول	Tang	1.53	0.654072
الأرباح الموزعة في السنة الماضية	DIV1	1.43	0.701350

- المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج stata12.

من خلال الجدول السابق الذي يوضح نتائج اختبار معامل تضخم التباين (vif)، والتي تشير نتائجه الى عدم تجاوز قيمة معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة للقيمة (10)، وهو ما يؤكد أن هذه المتغيرات لا ترتبط ببعضها بعلاقة خطية، أي لا توجد مشكلة التعدد الخطي.

6- دراسة تطبيقية لمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية.

لدراسة واختبار أثر بعض العوامل على قرار توزيع الأرباح في البنوك سوف نستخدم طريقة نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، وهي من أحد الطرق والأساليب الإحصائية التي اكتسبت في العقد الحالي اهتماما بالغا وخصوصا في الدراسات الاقتصادية، حيث تعرف هذه البيانات على أنها

بيانات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة، فالفائدة الرئيسية من استخدام هذه النماذج هي زيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية (البنوك) بعدد الفترات الزمنية (زكرياء يحي الجمال، 2012، ص 267)، وباختصار يمكن تعريف معطيات نماذج السلاسل الزمنية المقطعية بأنها عبارة عن مشاهدات لنفس الأفراد (بنوك، الأجراء... الخ) لفترات زمنية متتالية (MACE, S., 2013, p 8).

6-1 اختبار جودة النموذج (صلاحية النموذج): بهدف التأكد من جودة صلاحية النموذج سوف نقوم بإجراء الاختبارين التاليين:

6-1-1 اختبار الارتباط الذاتي (test auto corrélation): يقيس الارتباط الذاتي درجة الارتباط بين القيم لنفس المتغير خلال فترة زمنية محددة وليس بين متغير أو أكثر، ويمكن معرفة هل هناك ارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة المستقلة (محددات سياسة توزيع الأرباح) باستخدام اختبار (Woodbridge, 2002)، للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث في حالة وجود معنوية إحصائية لهذا الاختبار يعني ذلك وجود مشكلة الارتباط الخطي، فمن خلال هذا الاختبار سوف نختبر فرضية العدم والفرضية البديلة التاليين:

- H_0 : لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

- H_1 : توجد مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار الارتباط الذاتي (test auto corrélation).

F (1. 11)	1.263
Prob > F	0.2851

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج stata12.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية $Prob > f$ هي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية H_0 أي أن النموذج المدروس لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

2-1-6 اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity): إن مصطلح عدم تجانس التباين Heteroskedasticity متكون من كلمتين هما (Hetero) أي مختلف وغير متساوي، وكلمة (scedasticity) أي التباعد أو الانتشار، (Richard Williams, Heteroskedasticity, 28/12/2016 à 14:00 Disponible sur : www3.nd.edu) حيث تعتبر مجموعة المتغيرات غير متجانسة التباين إذا كان هناك مجموعة فرعية (البنوك) تختلف في متغيراتها عن بقية المجموعات الأخرى، فظاهرة عدم تجانس التباين تؤثر في تقديرات تباين مقدرات النموذج وأن الاختبارات المستخدمة تصبح في هذه الحالة غير واقعية ولا يمكن الاعتماد عليها، وبالإطلاع على الجدول رقم (05) الموضح لخطوات اجراء اختبار عدم تجانس التباين (testing for heteroskedasticity) سوف نختبر إحدى الفرضيتين التاليتين:

- H_0 : تساوي تجانس التباين Homoskedasticity.

- H_1 : عدم تساوي تجانس التباين Heteroskedasticity.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار عدم تجانس التباين (testing for heteroskedasticity)

LR chi2 (9)	15.58
Prob > chi2	0.0081

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج stata12.

من خلال الجدول السابق الذي يوضح نتائج اختبار عدم تجانس التباين، نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية $Prob > f$ هي أقل من 5%، وبالتالي نرفض الفرضية H_0 (تساوي تجانس التباين Homoskedasticity) ونقبل الفرضية H_1 أي النموذج المدروس يعاني من مشكلة عدم تساوي تجانس التباين Heteroskedasticity.

6-2 النموذج المقدر وتحليل النتائج: من خلال نتائج الاختبارات السابقة نلاحظ أن النموذج المقدر (نموذج الانحدار التجميعي) يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين (heteroskedasticity)، وبالتالي سوف نحاول حل هذه المشكلة باستخدام طريقة تصحيح الأخطاء في نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Corrected Standard Errors) PCSE، حيث تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين، كما أن هذه الطريقة تعد من أفضل الأساليب لتقدير النماذج في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي تكون فيها عدد المشاهدات قليل (BECK, N., KATZ, J., N., 1995.) والجدول التالي يوضح نتائج تقدير النموذج.

الجدول رقم (09): محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية باستخدام طريقة (PCSE).

متغيرات الدراسة	Coefficient	T.Student	Prob
C	-3.081665	-2.32	**0.020
حجم البنك (SIZE)	0.2677311	2.34	**0.019
الملكية الأجنبية (CAPET)	0.3496112	2.63	*0.008
الأرباح الموزعة في السنة الماضية (DIV₁)	0.2796301	1.85	***0.065
ملموسية الأصول (Tang)	3.612185	2.10	**0.036
0.0007	F-statistic	عدد المشاهدات	72

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج stata12.

- (*)، (**) و (***) معالم معنوية إحصائية عند درجة معنوية 10%، 5% و 1% على التوالي.
- تشير قيمة احتمالية اختبار "F" إلى وجود معنوية لهذا النموذج.

يتضح من خلال الجدول رقم (09) تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة ما يلي:

6-2-1 حجم البنك (SIZE): حجم البنك محدد إيجابيا معنوي إحصائيا لسياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية حيث تعتبر البنوك الكبيرة الحجم أكثر فعالية وأكثر تحقيقا للأرباح، وتعتمد على التنوع في خدماتها المصرفية المقدمة للزبائن، كما تعتبر أكثر منافسة من البنوك الصغيرة وتتعامل مع عدد كبير من الزبائن مما ينعكس ذلك إيجابا على ربحيتها وعلى قرار توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، كذلك تمتاز البنوك ذات الحجم الكبير سواء كانت بنوك عمومية أو خاصة بسمعة جيدة تسمح لها الحصول على موارد مالية كبيرة (من الودائع) مقارنة بالبنوك صغيرة الحجم، حيث بلغ متوسط حجم البنك بالنسبة للبنوك الجزائرية التي قامت بتوزيع الأرباح 11.49 مقارنة ب 11.04 بالنسبة للبنوك التي لم تقم بتوزيع الأرباح وهذا ما يتوافق مع دراسة كل من (Christopher et El Khoury, 2014 ; Yong et Mazilin, 2016 ; Ranti, U., O., 2013 ; Fama et French, 2001 ; Kim et Gu, 2000).

في حين تختلف النتائج المحصل عليها من دراستنا هذه مع دراسة كل من (Hashim, Z et al, 2015 ; Yusuf et Nasiru, 2015 ; Devanadhen et Karthik, 2015) الذين توصلوا الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لحجم البنك على سياسة توزيع الأرباح، وتختلف كذلك عن دراسة (Mahdzan et al, 2016) التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا وفسر الباحثون ذلك في كون أن المساهمين في المؤسسات الكبيرة ليس لديهم القدرة على مراقبة المسيرين بخصوص تسيير السيولة الفائضة عن حاجتهم من جهة، ومن جهة أخرى لهاذ المسيرين رغبة في الاحتفاظ بهذه السيولة بهدف تحقيق مصالحهم الشخصية وبالتالي يعملون على عدم توزيع الأرباح أو توزيع أرباح قليلة على المساهمين.

6-2-2 الملكية الأجنبية (CAPET): وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية إحصائيا بين الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح، وهو ما يتوافق مع دراسة (Mossadek, A et al, 2015 ; Yi- chein et Bo-Song, 2015 ; Hussain, A., et al, 2014) ويمكن تفسير ذلك في كون المستثمر الأجنبي غالبا ما يرغب في توزيعات الأرباح كي يقوم بتخفيض الأصول النقدية لدى المسيرين كي

لا يتم توزيعها في استثمارات غير مربحة من جهة، ومن جهة أخرى فتوزيع الأرباح من طرف البنوك الأجنبية يعكس مردودية القطاع المصرفي الجزائري النشاط وهو ما يعتبر حافز لجذب مستثمرين جدد في القطاع المصرفي بصفة خاصة ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة.

6-2-3- الأرباح الموزعة في السنة الماضية (DIV t-1): وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية إحصائيا بين الأرباح الموزعة في السنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح، وهو ما يمكن تفسيره في كون أن سياسة توزيع الأرباح الحالية في البنوك الجزائرية ترتبط بتوزيعات الأرباح السابقة، كون غالبية المساهمين يفضلون استقرار سياسة توزيع الأرباح في المدى القصير والمتوسط، كما تعتبر الأرباح الموزعة سابقا مؤشرا لسياسة توزيع الأرباح التي ستتبعها البنوك الجزائرية مستقبلا، وهو ما يتوافق مع دراسة كل من (Christopher et El Khoury, 2014 ; Hashim, (Z et al, 2013 ; Eng, S., H., et al, 2013 ; Turki et Ahed, 2013 ; Abdella, A., B., et al, 2016

6-2-4 ملموسية الأصول (Tang): وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية إحصائيا بين ملموسية الأصول وسياسة توزيع الأرباح، حيث تعبر الأصول الملموسة (الأراضي والمباني) ذات تأثير إيجابي على سياسة توزيع الأرباح باعتبارها كضمان يمكن استخدامه من طرف هذه البنوك للحصول على قروض من المؤسسات المالية الأخرى.

7- خاتمة :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر بعض العوامل على قرار توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية العمومية والخاصة وذلك بناء على مجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية التي حاولت تفسير وتحليل طبيعة العلاقة بين هذه العوامل وسياسة توزيع الأرباح، حيث قدم هذا البحث إثباتات نظرية حول مختلف العوامل المؤثرة على قرار توزيع في المؤسسات الاقتصادية والبنوك من جهة ومن جهة أخرى قدم إثباتات تطبيقية حول خصائص البنوك الجزائرية العمومية والخاصة التي قامت بتوزيع الأرباح خلال الفترة (2013-2018).

من خلال تقدير النموذج الخاص بمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية (العينة محل الدراسة) تبين أنه كلما كان حجم البنك كبير كلما انعكس ذلك بالإيجاب على قرار توزيع الأرباح، والمستثمرون الأجانب غالبا ما يرغبون في توزيعات الأرباح كي يقومون بتخفيض الأصول

النقدية المتاحة لدى المسيرين لكي لا يتم توظيفها في استثمارات ومشاريع ذات قيمة حالية صافية سالبة، كذلك فإن سياسة توزيع الأرباح الحالية في البنوك الجزائرية ترتبط بتوزيعات الأرباح السابقة، كون غالبية المساهمين يفضلون استقرار سياسة توزيع الأرباح في المدى القصير والمتوسط، كما أن ارتفاع في حجم الأصول

- قائمة المراجع :

- 1- DEGOS , J. G., GRIFFITHS, S., Gestion financière de l'analyse à la stratégie, éditions d'organisation, 2011.
- 2 -BARNETO, P. GREGORIO, G., DSCG2 Finance Manuel et Applications, 5^e Edition, Dunod, 2015.
- 3 -THOMAS, P., ingénierie financière, 2^e édition, RB édition, 2014.
- 4-BAZET, J., L., FAUCHER, P., Finance d'entreprise manuel et applications, 2^e Edition, Nathan, 2009, p 362.
- 5- المواد 719، 720، 721، 722، 723، 724، القانون التجاري، 2007، ص ص 218-219.
- 6- المادة 01، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017، ص 10.
- 7 -Le Système fiscal algérien pour 2016..
- 8-voir:- DEANGELO, H., DEANGELO, L., SKINNER, D., Dividends and losses, Journal of Finance, Vol.47, 1992.
- ALLEN, F., MICHAELY, R., Dividend policy. Handbooks in Operations Research and Management Science: Finance. North-Holland, Amsterdam, 1995.
- FAMA, E. F., FRENCH, K., R., Forecasting profitability and earnings, Journal of Business, Vol.73, 2000.
- MANCINELLI, L., OZKAN, A., Ownership structure and dividend policy: Evidence from Italian firms, The European Journal of Finance, Vol.12, 2006.
- 9- ENG, S., H., et al, The Dividend payout policy a –comparaison on Malaysian Islamic and conventional financial institutions, The 2013 WEI INTERNATIONAL Academic Conference Proceedings, Istanbul, Turkey, P 62.
- 10- CHRISTOPHER, M., EL KHOURY, R., Determinants of the dividend policy: an empirical study on the Lebanese listed banks, International journal of economics and finance, Vol.6, No.4, 2014.

- 11- HASHIM, Z., SHAHID, R., SAJID, I., UMAIR, A., Determinants of dividend policy: a case of banking sector in Pakistan, Journal of scientific research, Vol.18, No.3, 2013.
- 12- ENG, S., H., YAHYA, M., H., HADI, A., R., A., The dividend payout policy – a comparison on Malaysian Islamic and conventional financial institutions, Journal of WEI business and economics, Vol.2, No.2, 2013.
- 13- TURKI, A., Le rôle de la politique de dividendes dans le cadre des opérations de fusions-acquisition, Thèse de Doctorat, Université Du Droit et de la Santé, Lille 2, 2013.
- 14- ABDELLA, A., B., VINKNESWARAN, S., O., GUNASEELAN, A., A study on the determinants of dividend policies of commercial banks in Saudi arabia, Imperial journal of interdisciplinary research, Vol.2, No.9, 2016.
- 15- MAHDZAN, N., S., ZAINUDIN, R., SHAHRI, N., K., Interindustry dividend policy determinants in the context of an emerging market, Economic research-ekonomska Istrazivanja, 2016.
- 16- Mossadak, A., FONTAINE, KHEMAKHEM, H., Lien entre la structure de propriété et la politique de dividendes dans un marché emergent: le cas du maroc, Chaire d'information et organisationnelle ESG UOAM, Cahier de recherché, Vol.07, 2015.
- 16- Norhasniza M., H., A., Zuraidah, A., The influence of Ownership Structure On the Firms Dividend Policy Based Linter Model, International Review of Business Research Papers, Vol 8, No 6, September 2012.
- 17- Ullah, H., Fida, A., Khan, S., The impact of Ownership Structure on Dividend Policy Evidence from Emerging Markets KSE-100 Index Pakistan, International Journal Of Business and Social Science, Vol 3, No 9, May 2012.
- 18- Yi-Chen C, Bo-Song L, Dividend payout policy decision : the role of foreign ownership, Investment Management and Financial Innovations, Volume 12, Issue 2, 2015.
- 19- حمد فرج محمد، الصالحين فاطش الفخاخري، محددات الهيكل التمويلي للبنوك التجارية، دراسة تطبيقية على بنوك تجارية بريطانية، مجلة دراسات الإقتصاد والأعمال، العدد الأول، 2015، ص 44.
- 20- مزاحم محمد يحيى، محمود حمدون عبد الله، تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرف في اختيار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة (1980-2000). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 8، 2007، ص 172.
- 21- نفس المرجع السابق، ص 173.
- 22- زكرياء يحيى الجمال، اختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، 21، 2012، ص 267.
- 23- MACE, S., Les données de panel. Applications en management, Buisines school, 2013, p 8.
- 24- Drukker, D., M., Testing for serial correlation in linear panel-data models, The stata Journal, Vol.3, No. 2, 2003.
- 24- BECK, N., KATZ, J., N., What to do (and not to do) with Time-series Cross-section data, American Political Science Review, Vol.89, No.3, 1995.